

واعلم ان معرفة اقسام الحكم العاشر

ولجبا وهكذا والمناسبات للمصنف لخرها **قوله** واعلم ان معرفة اقسام الحكم العقلي اي الواجب والجائز والسحب معلوم ان هذه اقسام لمنطق الحكم لا للحكم اذا قسمه الوجوب والجواز والاحتمال في عبارة تسامح واعلم ان الواجب له مفهوم ومصداق تسمى افراد بعضها ضروري وبعضها نظري وكذا السحب والجائز مفهوم الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه وما صدقه الضروري كالسحب للغير والنظري كنبوت القدر لله تعالى ومفهوم السحب ما لا يتصور في العقل وجوده وما صدقه الضروري كاحتمال المنقضي فان استحالته ضرورية والنظري كالتشريع لله تعالى ومفهوم الجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه وما صدقه الضروري كالاكل والشرب ونبوت الخرافة للنار والنظري كاثابة العاصي فالمراد بمعرفة اقسام الحكم العقلي تصور معنى الواجب والسحب والجائز من حيث مفهومها اي تصور مفاهيمها المتقدمة وهذه المعرفة تقسب العقل عند امام الحرمين ولازمة له عند غيره فمن لم يعرفها عند الاول فليس بمعاقل محزون لا تجري عليه الاحكام لا يقال يلزم عليه ان جميع الناس يجازين لعدم معرفتهم ما ذكر لان معنى ذلك اذ كل احد يعلم ان هناك شيئا لا يقبل العدم وشيئا لا يقبل الوجود وشيئا يقبلها وان لم يعرف التمييز عن ذلك بالواجب والجائز والسحب فالمراد بمعرفة اقسام تصور مفاهيمها الثلاثة وان لم يعرف اسمائها المذكورة هكذا قال بعضهم واختاره شيخنا الصفي ووجه ما مر من ان معرفة هذه الاقسام اسماء هذه العلم لان الكلام ثارة ببيتها وقارة بنفها واليات اشئ او ثقتهم فرغ عن تصوره وايضا فالكلمة مطلوبة بمعرفة ما يجب والاحتياط وما يجوز في حق الله تعالى ورسله ومعرفة ذلك لتوقف على تصور

معاني

معاني هذه الاقسام وقال بعضهم المراد بالمعرفة التصديق ببعض خاص صدقاتها وذلك المعنى هو الضروري منها اي بعض الضروريات كالصدق في باب الواحد ونصف الاثنين وبيان الناحية وبيان التقيضين كما يجتمعان فان الاول واجب والثاني جائز والثالث سحبي وكلها ضرورية فالصدق بذكره عند امام الحرمين ولازم له عند غيره من يعرف ما ذكره في محبت عند الاول وهو ظاهر ان لا شك في حثوث من لم يعرف ان الناحية مثلا ويستفاد من كلام اللغوي في شرح الجوهرية ترجيح هذا المعنى كون المراد بالمعرفة التصديق حيث قال القاضي من اهل السنة اي وتعمد امام الحرمين العقل بعض العلوم الضرورية لانه لا يخلو اما ان يكون جوهر او عرضا لا جائزا ان يكون جوهر اذ الجوهر متميز لو كان بعض الجواهر عقلا لكان له جوهر عقلا لان ما نسبت لاحد المشيئين ينبت للاخر وايضا لو كان جوهر لما نسبت به للعقل حكم لان الاحكام انما نسبت للجواهر لا لها فتعين ان يكون عرضا لكن لا يجوز ان يكون عينا او عن مجموع الاعراض فانها هو بعض الاعراض وحسبها فاما ان يكون من العلوم او من غيرها لا جائزا ان يكون من غير العلوم والا لصح ان ينصف بالعقل من لم يعلم كمنع وما من شيء من اجناس الاعراض الا ويكفر بتقدير المقدم عدمه فاعلم العلوم ما يصحها كالحياة واذا كان من العلوم فلا جائزا ان يكون كل العلوم ايضا الانسان بالعقل مع تفرقه عن معظها واذا كان بعض العلوم فاما ان يكون ضروريا ونظريا لا جائزا ان يكون نظريا اذ العقل شرط في العلم النظري فلو كانت العقل نظريا للضرورة الدور وايضا قد ينصف بالعقل من لم ينظر ولم يسند اصلا